

وهذه المسئلة مثلها قبلها في الحكم مخالفة لها في التصوير
كما هو ظاهر **قوله** ولو اعلاه عشر اهت المسئلة على
اربعه اوجه لان الخوض اما اعلاه عشر في عشر
واسفله صديق او بالمعكس وعلى كل اما ان تقع الخجاسة
فيه وهو لادن ثم ينقص وبالعكس فان كان اعلاه
ضيقة واسفله واسعا فان وقعت الخجاسة فيه
وهو لادن تجنن فاذا انقص حتى يبلغ العشر طهر وهو
المراد بقوله اثناعشر ولو بعكسه الى اخره وصرح به
في البحر الزاخر حيث قال وان كان اعلاه اقل واسفله
عشرة فوقت فيه الخجاسة تجنن ما هو اقل حتى لو
انتهى الماء الى عشرة في عشرة جاز الرضوخ به انتهى
ومثله في شهر المنيه لابن امير الخلع وان وقعت
الخجاسة فيه وهو ناقصه شك انه لا تجنن لانه
حينئذ عشر في عشر فان امتلا بعد ذلك لم احد حكمه
فليراجع وان كان اعلاه واسعا واسفله ضيقا
فان وقعت فيه وهو لادن لا يتجنن قطما فاذا
نقص لم احد حكمه وقول اثناعشر ولو اعلاه عشر
الى اخره مزور في عدم وقوع الخجاسة لانه اذ
من البحر وصارة البحر هكذا وفي التجنن اذا
كان اعلاه عشر او عشر واسفله اقل من ذلك وهو
متلى بجزء الرضوخ به والاعتسال فيه وان نقص الماء
حقصار اقل من عشرة في عشرة لا يتحصن فيه ولكن
يفترق منه ويتوصا انتهى فقرله ولكن يفترق
منه ويتوصا نص فيما قلنا من انها مفروضة
في عدم وقوع الخجاسة كما لا يخفى وان وقعت
الخجاسة

الخجاسة فيه وهو ناقص تجنن قطما فاذا امتلا لا يظهر
قال في حنية المصلح وشرها لابن امير الخلع ولو ان
ماء الخوض اذا كان عشر في عشر فمتسل فصار سبعا في
سبع فنقت الخجاسة فيه تجنن فان امتلا صار
خجاسا لان العائرة لوقت وقوع الخجاسة وقيل لا
يصير نجسا ووجهه غير ظاهر انتهى **قوله** فلو جهلوا
اعياه حوض عشر في عشر او اكثر **قوله** وينبغي ان يزداد
او ستة فيصير المعنى او اسقاط سنة وفيه ان
المسئلة حينئذ ان كانت مفروضة فيما اذا وضع
الماء في فيه وانفقه للتبريد فلا سلم انه يسقط
عنه بهذه المقدار فعلا على وجه السنة عند
الوضوء وان نوى المضمضة والاشقاق اعني
عنه قوله لقربة وكانه الى هذا اشار به بقوله
فتامل **قوله** في حديث اي حدثنا اصغرا واكبر
جناية او ميسرا او نقاسا بعد انقطاعها اما
قبلي انقطاع وليس على اعضائها خجاسة فيها كالتقاء
اذ انفق للتبريد لمدم ضرر وجهها من الحيض حينئذ فلو
يصير الماء مستملا كذا في البحر الخائنة والخلة صفة
وهذا على احد القولين من ان حدثها لا يزول اما على قول
المحققين من ان حدثها يزول بالاغتسال وتجدر مثله
فيها ايضا على الخلاف امرت بالحدوث عن الظاهر فانه لو
انفس في البئر لطلب الدلو لا يصير الماء مستملا اتفاقا
قوله في بيان دون عشر في عشر **قوله** لدلو او تبريد
امرت به عما اذا نزل الغسال فان الماء حينئذ يصير
مستملا عند هذا فلا يلزم لوسف اما استعماله عند
الحيض فظاهر واما عند محمد فلو عدم الضرورة حينئذ